30-12-2021

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

العدد: 3455

التقرير اليومي

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية

Daily report on the situation of palestine refugees in Syria

"مجموعة العمل تكشف تفاصيل كارثة غرق المركب قبالة سواحل اليونان"

مجموعة العمل تطالب بتقديم المساعدة لمنكوبي حادثة الغرق في بحر إيجة

اتحاد الشباب الأوروبي الفلسطيني يطالب بتقديم الحماية القانونية الدولية للاجئين الفلسطينيين

فلسطينيو سورية. وقفة احتجاجية أمام مكتب الأونروا في صيدا

آخر التطورات

حصلت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية على معلومات جديدة حول الأسباب الحقيقية لغرق القارب الذي كان يقل (88) مهاجراً من طالبي اللجوء، في بحر إيجة قبالة السواحل اليونانية

وأشارت مجموعة العمل إلى أن هناك أسباب عديدة أدت إلى غرق القارب الذي انطلق صباح يوم الجمعة 2021/12/24، منها عدد الركاب الزائد، مشيرة إلى أن القدرة الاستيعابية للقارب هو 40 شخص كحد أقصى، في حين تم حشر 88 طالب لجوء على متن القارب، بسبب جشع المهربين ورغبتهم في تحقيق أرباح أكثر من خلال زيادة عدد الأشخاص في القارب الواحد، دون علم الركاب بذلك حيث يتم تجميع طالبي اللجوء من قبل أكثر من مهرب ومن ثم إرسالهم إلى القارب المتوقف في البحر على دفعات عن طريق قارب مطاطي ليُفاجَئ الرُكاب بوجود عدد كبير من الناس وفي ذلك إخلال بالاتفاق حيث لا يمكن لأحد الاعتراض والرجوع إلى اليابسة.

وتضيف المجموعة أنه وبسبب الحمولة الزائدة تعطلت المحركات، ثم بدأ تسرب المياه إلى داخله ما أدى إلى انقلابه وسقوط جميع الأشخاص الذين على متنه في البحر، من بينهم أطفال رضع ونساء كبار في السن ورجال.

وأوضحت المجموعة أن ركاب القارب أطلقوا نداءات استغاثة عديدة وتم إبلاغ خفر السواحل اليوناني على الفور بغرق القارب في بحر إيجة بالقرب من جزيرة ميرميجاس اليونانية، إلا أن

خفر السواحل وصل بعد ساعات من إطلاق نداء الاستغاثة ليقوم بعمليات الإنقاذ والبحث عن ناجين.

ووفقاً لمجموعة العمل أن عدد الضحايا بلغ 16 شخصاً، من بينهم 12 رجلاً، 3 نساء وطفل رضيع، فيما وثق فريق الرصد في المجموعة أسماء 8 لاجئين فلسطينيين سوريين من بين الضحايا هم: "روند محمد العائدي" من مخيم اليرموك، "محمد كامل عجاج" (38 عاماً) وهو طبيب أسنان من سكان دمر البلد في دمشق، و "أحمد يوسف محمد" مواليد مخيم جرمانا 1965، "عبد الكريم اسماعيل"، وابنته "آلاء عبد الكريم إسماعيل" من مخيم السيدة زينب بريف دمشق، "حيان صوان" من سكان ركن الدين بدمشق"، و"محمد عبد الرزاق دياب" من مخيم جرمانا، و"أنس خالد حمدان" من تجمع المزيريب في محافظة درعا، مشيرة إلى أن خفر السواحل اليوناني تمكن من إنقاذ 63 شخصاً تم نُقلهم إلى مركز باروس الصحي لتلقي الإسعافات الأولية .

من جانب آخر، طالبت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية ذات الصلة بالوقوف عند مسؤولياتها في حماية اللاجئين الفلسطينيين، وتقديم المساعدة لمنكوبي حادثة الغرق بعد أن فقدت العائلات الفلسطينية 8 أفراد بينهم أرباب أسر.

كما تقدمت المجموعة بتعازيها لعائلات وأسر ضحايا حادث غرق القارب الذي كان يحمل لاجئين فلسطينيين وسوريين، وتعرب عن أسفها وحزنها العميقين لما أدى إليه هذا الحادث،

وأكدت مجموعة العمل بأنها تتابع تداعيات كارثة غرق القارب، مشددة على أنها تتابع أحوال الناجين من الكارثة، والأسباب التي أدت إلى غرقه.

في سياق متصل، طالب اتحاد الشباب الأوروبي الفلسطيني "شباب" بوجوب تقديم الحماية القانونية الدولية للاجئين الفلسطينيين، وتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي دعماً لصمودهم في مخيمات اللجوء، ومنعاً لاستغلالهم من قبل أصحاب قوارب الموت.

ونعى الاتحاد في بيان له ضحايا غرق القارب قبالة السواحل اليونانية أثناء محاولتهم الوصول إلى اليونان، بحثاً عن حياة آمنة وعيشة كريمة، وأدان البيان تجار الموت الذين يعبثون بحياة الناس طمعاً بالمال، مستغلين الضائقة الاقتصادية والمعاناة التي يعيشها أبناء الشعب الفلسطيني في مخيمات اللجوء وتحديداً اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان.

وطالب الاتحاد منظمة التحرير الفلسطينية والمرجعيات الفلسطينية كافة بتوفير جميع أشكال الدعم المادي والعيني، لأبناء الشعب الفلسطيني انطلاقاً من مسؤوليتهم المباشرة عن أوضاع اللاجئين.

في لبنان، اعتصم عشرات اللاجئين الفلسطينيين من سورية أمام مكتب وكالة الأونروا الرئيسي في مدينة صيدا جنوب لبنان لمطالبة الوكالة بإيجاد حل جذري لمعاناتهم، والتراجع عن قراراتها المجحفة بحقهم القاضية بتقليص مساعداتها المالية بدءاً من العام 2022.

يأتي ذلك ضمن سلسلة احتجاجات وتحركات سياسية رافضة لقرار الأونروا ومطالبتها بالتراجع، لما ستعكسه هذه القرارات على فلسطينيي سورية وتحرمهم من أبسط حقوقهم حيث

يعتمد غالبيتهم اعتماداً كلياً على معونة بدل الإيجار، لدفع إيجارات المنازل في ظل ارتفاع الأسعار جراء الانهيار الاقتصادي في لبنان، وانعدام فرص العمل.

وكانت الأونروا اتخذت خلال الشهر الحالي قراراً يقضي بإيقاف، مساعدة المال مقابل الغذاء، واستبدال المساعدة الشهرية البالغة 100 دولار للعائلة الواحدة بمبلغ 25 دولارًا للشخص الواحد، مع دفع مبلغ تكميلي 150 دولار لكل عائلة وعلى دفعتين خلال سنة 2022.